مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 130) 2025, pp. 425- 442

موقف جريدة "العالم العربي" من أزمة زيادة اجور الكهرباء 1933-1934 في بغداد

م. م. سامي عبد الحسين ثجيل
وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية محافظة بغداد الرصافة/3
Samybdalhsyn9@gmail.com
07706321011

مستخلص البحث:
تعد الصحافة من اهم مصادر تاريخ العراق الحديث والمعاصر في بيان الحوادث المهمة والتي لها تأثير وصدى على الشعب العراقي. فهي تتناول مجالات عدة منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، غير أن الحالة الاجتماعية في بغداد في نهاية الأزمة الاقتصادية اثرت على حياة الطبقة العاملة متمثلة في زيادة أجور الكهرباء من قبل شركة "التنوير البريطانية". إزاء ذلك دفعت الصحافة بشكل عام وجريدة "العالم العربي" بشكل خاص الى توحيد جهود الجمعيات والنقابات ضد الشركة، فنتج عنه أضراب كبير بدعم ومساهمة من اصحاب المقاهي والمطاعم والفنادق والمحلات وشخصيات سياسية عدة لها تأثيرها، مما شجعهم على الاستمرار في المقاطعة حتى عام 1934 وانهاء المقاطعة بشكل رسمي من قبل الحكومة العراقية.
الكلمات المفتاحية :جريدة - العالم العربي- الكهرباء – نقابة – العراق.

المقدمة :
تميزت الصحافة العراقية في العهد الملكي على كثرتها بأنها إحدى مصادر تاريخ العراق الحديث والمعاصر، لاسيما من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل كانت الصحافة آنذاك لسان حال فئات المجتمع العراقي امثال طبقة العمال او الطبقة الكادحة، نتيجةً لما قاسوه من اضطهاد على مستوى بيئة العمل وقلة الأجور، فضلا عن الأزمة الاقتصادية العالمية(1929-1933)[1] والضائقة المالية التي عمت العالم في اوائل الثلاثينات، فكانت زيادة أجور الكهرباء في ذلك العام من قبل شركة "التنوير البريطانية" امراً تعسفياً زاد في معاناة تلك الفئات. من ذلك المنطلق جاء اختيار البحث. اقتضى تقسيم البحث الى مقدمة ومحورين، ضم المحور الأول أصداء ازمة الكهرباء في جريدة "العالم العربي"[2] وما رافقها من مواقف وتصريحات على المستوى الرسمي أم الشعبي. اما المحورالثاني فبحث دور الموقف الشعبي من حركة المقاطعة في جريدة العالم العربي، أما الخاتمة فقد تضمنت اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث. اعتمد البحث على مصادر متنوعة تأتي في مقدمتها اعداد جريدة "العالم العربي" الخاصة بمدة الدراسة وقد غطت جميع مفاصل البحث. وتُعدّ الرسائل والاطاريح والموسوعات رافداً اخر في كتابة البحث، نذكر منها رسالة الماجستير غير المنشورة للباحثة دعاء محمد قاسم، والمعنونة "الكهرباء في العراق حتى عام ١٩٦٨"، كذلك أطروحة الباحث عباس فرحان ظاهر علي الموسوي، المعنونة "الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد 1939- ١٩٥٨ "، ومجموعة من الكتب العربية والمعربة، منها كتاب كمال رشيد خماس المعنون" الحياة الاجتماعية في بغداد ١٩٢١-1939 "، وكتاب اميرة حسين محمود الكريمي، المعنون "الحركة العمالية في العراق 1932– 1945"، فضلاً عن السفر الخالد للسيد عبد الرزاق الحسني "تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي".

المحور الأول : أصداء أزمة الكهرباء في جريدة العالم العربي :

في مستهل الحديث، نبين ان العراق من الدول التي تأخرت في إيصال الكهرباء على الرغم من حركة الاصلاحات التي قامت بها الدولة العثمانية في مجال الخدمات في عهدها الأخير. وبحلول عام 1908 بدأ استخدام المصابيح البدائية[3] في انارة شوارع بغداد، غير انه اول محاولة جرت لاستخدام الكهرباء كانت في تشغيل ترامواي[4] بغداد الكاظمية، لكن تلك المحاولة لم يكتب لها النجاح بسبب عدم توفر الأموال الكافية واستمر الحال حتى عام ١٩١٢[5]. في الاطار نفسه، احالت السلطات العثمانية مشروع الكهرباء الى التاجر محمود الشابندر[6] وفتحت الامتياز في الثاني عشر من آذار 1912 ، وصادق عليه من قبل الدولة العثمانية عام ١٩١٤ ، دون مقابل من الأرباح التي يحققها المشروع، فسافر محمود الشابندر الى خارج العراق ليجلب مهندسين للقيام بتنفيذ مشروع ترامواي يقوم على نقل الركاب عرف باسم "الشركة العثمانية المساهمة للترامواي والتنوير والقوة الكهربائية في بغداد"، ولكن المشروع لم ينفذ بسبب قيام الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ – ١٩١٨ ، ودخول الدولة العثمانية للحرب[7].بعد هزيمة الدولة العثمانية واحتلال العراق من قبل بريطانيا وسيطرتها عليه بدأت أولى محاولاتها بذلك الشأن، اذ نجحت في إنارة شوارع بغداد عام 1918 ، عن طريق نصب أعمدة في الشوارع، اذ قامت بتوزيع الكهرباء على بعض المناطق والبيوت من خلال مراجعة بلدية بغداد وحسب الشروط التي وضعت من قبلهم[8]. إثر تأسيس الحكومة العراقية عام 1921، قدم محمود الشابندر طلباً لتنفيذ مشروعه المتوقف لأنه يُعد صاحب الامتياز، غير أنه لم تصدر اي موافقة بالمباشرة في العمل[9]. بسبب رفض البريطانيين. وبالرغم من استمرار محاولاته لمدة سبع سنين من المناقشات بين مجلس الوزراء ووزارة المستعمرات، مما اضطره إلى بيع حق الامتياز لشركة بريطانية وبحكم السيطرة البريطانية على العراق تمكنت من التخلص من مشروع الترامواي والابقاء على الكهرباء بحجة عدم استيعاب شوارع بغداد لتلك العربات[10]. على مستوى الحكومة فقد منحت حكومة عبدالمحسن السعدون في عام 1928[11]، امتياز الكهرباء لشركة بريطانية بعد اجراء التصويت عليها داخل مجلس النواب، وفي عام 1930 وافقت الحكومة العراقية على طلب الشركة البريطانية بإلغاء خط الترامواي والابقاء على امتياز الكهرباء في بغداد[12].

من جانب اخر، أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية على سكان العراق، لاسيما الفلاحين وطبقة العمال، اذ ادت الى تدهور الاحوال الاقتصادية وانخفاض اسعار الحبوب والمواد الغذائية وركود الاسواق وفائض الإنتاج والبطالة، فضلاً عن الوضع المالي غير المستقر، فعانى العراقيون الويلات والمآسي من اثر تلك الازمة[13]. مع ذلك كله، قامت شركة الكهرباء البريطانية بزيادة أجور الوحدة الكهربائية الى (28) فلساً عام 1933 ، في حين انها كانت تبيع الكهرباء للمؤسسات البريطانية والأجنبية بـ (٨) فلوس، علماً بأن العمال أقل استفادة من الكهرباء بسبب الظروف الصعبة والواقع المعاشي السيئ، مما ولد صدىً وهياجاً ثورياً لدى الرأي العام مطالبين بتخفيض سعر الوحدة الكهربائية[14].

برزت أصداء رفع الأجور في جانب فئة العمال، فضلا عن واقع القوى السياسية المعارضة التي حفزت العمال وبروز دورهم للعمل السياسي، مما أدى إلى فسح المجال أمامهم للعمل السياسي من جديد. في بادئ الامر حدثت مفاوضات مع المسؤولين في الشركة ولكن دون ان يتوصلوا الى نتيجة[15]. وعدّ العمال موقف الحياد الذي اتخذته الحكومة موقفاً سلبياً[16] ، فيما تبنى العمال الموضوع بحماس منقطع النظير من قبل "نقابة اتحاد العمال في العراق"[17] التي أيدت الطلب منذ البداية[18].

تأسيساً على ذلك، دعت جمعية "صنف القهوائية"[19] عموم اصحاب الفنادق والدور والمطاعم ورؤساء الجمعيات والاصناف الحضور في مقرها الكائن في رويال سينما يومي التاسع والعشرين من ايلول والثاني من تشرين الاول 1933 ، لمناقشة أزمة زيادة أجور الكهرباء من اجل التخفيض[20].

في ضوء ذلك، نشرت جريدة "العالم العربي" في احد مقالاتها، ان جمعية صنف القهوائية تواصل اجتماعاتها مع الجمعيات الأخرى، ووصلوا الى قرار يفضي بمقاطعة استعمال الكهرباء، فضلا عن قيام الجمعيات بتوزيع (المصابيح واللوكسات) التي تعمل على البترول لأصحاب المقاهي والفنادق، ودعت الجريدة باسمها الشعب العراقي الى مقاطعة الكهرباء ومؤازرة الجمعيات في قرارها. إضافة الى ما تقدم، بينت الجريدة ان جمعية الفلاحين رفعت كتاباً الى وزير الاشغال والمواصلات توضح فيه أثار الازمة الاقتصادية وحصول كساد في الاعمال والاشغال حتى اصبح الحلاق لا يحصل على قوت يومه ولا ضروریاته، فضلاً عن الكماليات، في حين ان شركة الكهرباء لا تزال تتقاضى زيادة في الاجور ولم تجر إي تخفيض. وطالبت الجمعيات من الوزير التوسط لدى الشركة لتخفيض الأجور نظراً للوضع الاقتصادي محذرةً في الوقت نفسه في حال عدم استجابة الشركة فان الجمعيات ستستمر في المقاطعة[21].دأبت جريدة "العالم العربي" على متابعة أصداء تلك الازمة، فنشرت في مقال اخر على انها واكبت اخبار نقابة اتحاد العمال في العراق، وذكرت الجريدة ان النقابة ارسلت كتاباً الى وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمواصلات ونسخة منه الى مدير شركة كهرباء بغداد، وأشارت الجريدة الى ما تضمنه الكتاب الذي احتوى طلباً في تخفيض اجور الكهرباء، وفي حال عدم الاستجابة من قبل الشركة ستقوم الجمعيات والاصناف والاهالي بمقاطعة شركة الكهرباء. وأوضحت الجريدة في المقال نفسه، ان الشركة تتقاضى زيادة عالية لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي يمر به البلد، ولم تستجب لمطالب الأهالي[22]. نشرت جريدة "العالم العربي" في مقال لها تحذيراً صادراً من جمعية صنف القهوائية التي أعطت مهلة قوامها خمسة عشر يوماً لشركة كهرباء بغداد وفي حال عدم استجابة الشركة ستعلن الجمعية الأضراب المناسب وتسحب هي ومنتسبيها التأمينات المودعة لدى الشركة. وعدت الجريدة ان ذلك الوقت كاف للشركة لكي تدرس الموضوع بشكل جيد[23].

امام ذلك الضغط استجابت شركة الكهرباء وحددت موعداً لمقابلة أعضاء الجمعيات، وعلى إثر اللقاء طالبت الجمعيات معاون الشركة العام بتخفيض الأجور فوعدهم بان الشركة ستقوم بالتخفيض الذي طلبته الجمعيات، كما اوضح المعاون بأن مدير الشركة سيحضر من لندن الى بغداد للمفاوضة معهم. استغلت الجمعيات الشعبية مجيء مدير الشركة واصدرت بياناً يُقترح فيه اجراء المقاطعة العامة في حال عدم تخفيض أجور الكهرباء[24].استحسنت جريدة "العالم العربي" في عددها الصادر في الحادي عشر من تشرين الأول 1933، دعوة نقابة اتحاد العمال في العراق لعقد مؤتمرها التمهيدي للعمال بشأن تخفيض اجور الكهرباء، ومن أجل تشكيل "المجلس الاعلى لنقابة اتحاد العمال في العراق" الذي تقع على عاتقه مسؤولية اتخاذ القرارات، كما يكون للمجلس أعمال أخرى في الشؤون الهامة لدى العمال. ولفتت الجريدة في مقالها، ان النقابة شكلت لجنة من العمال الشباب خاصة في الدعاية والنشر لكي تؤازر المجلس في مهمته، فيما حثت النقابة جميع طبقات المجتمع، لاسيما في العاصمة معونتها في تحقيق اماني اهالي بغداد المشروعة[25].تابعت بشغف جريدة "العالم العربي" المفاوضات التي جرت بين جمعية صنف القهوائية وشركة كهرباء بغداد بشأن التخفيض، ولم يتوصل الطرفان إلى حل نهائي، امام ذلك أصدرت الجمعية بياناً تقترح فيه اجراء المقاطعة، وبينت بأن ممثلي الجمعيات واصحاب الحرف سيذيعون قرارهم الحاسم بتاريخ المقاطعة، فضلاً عن ذلك فقد اقتضت المصلحة العامة في دمج جميع النقابات والجمعيات واصحاب الحرف تحت "المجلس الاعلى لنقابة اتحاد العمال في العراق" عام 1933، كما دعا المجلس الى اجتماع لتشكيل هيأة ادارية واستشارية من رجال الحقوق، وان يكون للمجلس اجتماعان في كل شهر ويكون محمد صالح القزاز[26] معتمداً المجلس الاعلى[27]. رحبت الجريدة بدعوة اصحاب المهن والنقابات والجمعيات لتوحيد جهودهم تحت مسمى " المجلس الاعلى لنقابة اتحاد العمال في العراق" ليكونوا يداً واحدة لعمل كل ما تقتضيه مصالحهم

المشتركة[28]، وعلى اثر تشكيل المجلس الذي قرر في جلسته المنعقدة في الحادي عشر من تشرين الاول ١٩٣٣، ترشيح نقيب المحامين لرئاسة الهيأة الاستشارية للمجلس وقد اجاب رئيس النقابة بقبول تكليفه[29]، في الوقت نفسه قدم المجلس الاعلى كتاب تأكيد الى وزارة الاقتصاد والمواصلات لإعطاء النتيجة التي توصلت اليها الوزارة مع شركة الكهرباء بخصوص تخفيض أجور الكهرباء ليطلع عليها اعضاء المجلس الاعلى[30]. تأسيساً على ذلك، استلم معتمد المجلس الاعلى للنقابة كتاباً من قبل وزارة الاقتصاد والمواصلات موضحتاً فيه رأي الوزارة بأنها مهتمة كل الاهتمام في الطلب المرسل من قبلهم بشأن تخفيض الكهرباء غير ان الشركة ترفض ذلك[31]. لذ قرر المجلس الاعلى للنقابة مقاطعة الكهرباء ابتداء من الأول تشرين الثاني 1933، ان لم يرد إلى المجلس في نهاية الشهر جواباً على طلبهم، وبينت الجريدة ان ذلك القرار جاء بمناسبة قرب اجتماع مجلس النواب[32].

انتقدت جريدة "العالم العربي" بعض الصحف التي تنشر الاخبار المضللة، موضحة ان المجلس الأعلى للنقابة كذب الخبر الذي نشر في احدى الصحف المتضمن تشكيل حزب سياسي باسم "العمال" ما بين بعض المحامين ورؤساء المهن، موضحة انه لم تجر أي مناقشة بينهم بشأن ذلك الموضوع، فيما اوضح المجلس الاعلى بأن العمال لا ينتمون الى أي مؤسسة تخصهم يقوم بتشكيلها اناس ليسوا من الطبقة العاملة[33] علماً بأن المجلس الاعلى للنقابة قام في مساء الثلاثين من تشرين الاول 1933 في مركز النقابة بإجراء انتخاب الهيأة الادارية الجديدة[34]، بعد ان دعت إلى اجتماع جميع الاعضاء من اجل تقسيم العمل للإدارة الجديدة وقد تم الاتفاق بينهم بصورة صحيحة[35].

أوضحت جريدة "العالم العربي" قرار المجلس الاعلى للنقابة ببث الدعاية لمقاطعة شركة الكهرباء بعدم الموافقة على تخفيض اجور الكهرباء عندما علم معتمد المجلس الاعلى عن طريق جواب وزارة الاقتصاد والمواصلات، حسب القرار الذي اتخذه المجلس في الثالث والعشرين من الشهر الحالي، كما حث المجلس الاعلى على بث نشرة يدوية تمهيدية تتضمن طلب الاهالي الاستعداد للبدء بالمقاطعة، وفي الوقت نفسه سيعقد المجلس الاعلى اجتماعات في عدة محلات بألقاء الخطب مطالبين بضرورة تخفيض أجور الكهرباء المرتفعة ولزوم مقاطعة شركة الكهرباء الاجنبية التي اهملت طلبات الشعب العراقي[36]. في الثالث من تشرين الأول 1933، أوضحت الجريدة ان ادارة المجلس الاعلى للنقابة تستعد لتنفيذ القرار التي اتخذته للمقاطعة وبدأت بدعوة مختاري المحلات ووجهائها ومن لهم تأثير على الاهالي للمناقشة معهم بتشكيل لجان فرعية لتنظيم بث الدعاية في مناطقهم في مقاطعة شركة الكهرباء لإرغامها في الاستجابة عن طريق الاستعداد من قبلهم، وباشر المجلس الاعلى للنقابة في اذاعة اول نشرة يدوية تمهيدية تتضمن استعداد الاهالي للبدء بالمقاطعة عند اعلانها[37].

ساندت جريدة "العالم العربي" المجلس الأعلى للنقابة من خلال توضيحها ونشرها لقراراتهم ومطالبهم تارة أخرى. ففي الثامن من تشرين الثاني 1933 ، نشرت في مقال لها القرارات التي اتخذها المجلس الاعلى للنقابة، وبينت انها كانت بموافقة وزارة الاقتصاد والمواصلات. إزاء ذلك اعلن المجلس الاعلى للنقابة بأن هناك استعداداً كاملاً من قبل اصحاب المقاهي والفنادق والمطاعم لمقاطعة الكهرباء بعد ان أخذ لفيف منهم بالتجول بين زملائهم وحثهم على الاستعداد بما يعوضهم عن المصابيح الكهربائية عند إعلان المقاطعة[38].استحسنت جريدة "العالم العربي" وعلى المستوى السياسي تأييد النائب جعفر ابو التمن[39] والنائب سعيد الحاج ثابت[40] لقرار المجلس الأعلى للنقابة في مقاطعة شركة الكهرباء وعملوا على قطع الكهرباء عن دورهم ومكاتبهم وسحب تأميناتهم من الشركة، وبين سعيد الحاج ثابت مطامع الشركات الاجنبية وجشعها التي لا تتوقف الا بالتكاتف واتحاد الشعب ويكون له رأي عام ليقف سداً منيعاً أمام مطامع الرأسمالية وتلاعب الظالمين بحقوق الامم الخانعة، كما وصف الحركة بأنها حركة مباركة تعلم الظالمين كيف يكون الدفاع عن حقوق الشعب المظلومة،

وتعلم الامة على الاعمال المنظمة وتكون رأياً عاماً يهابه القريب والبعيد، كما اوضحوا بأنهم أول المقاطعين لشركة الكهرباء عند اعلان يوم المقاطعة اذا لم تستجب لمطاليب الشعب، وعد بان ذلك العمل ذو مغزى كبير يستخدمه القائمون بتنظيم حركة المقاطعة ومؤازرتهم، وبين المجلس الاعلى للنقابة بأن هذا العمل بمثابة تشجيع لكل الجمعيات والاصناف والمقاهي والمطاعم والفنادق والاهالي[41]. نقلت جريدة "العالم العربي" ما تناولته احدى الصحف البريطانية التي ذكرت بأن شركة الكهرباء تسعى في زيادة ارباحها على مستوى العالم التي بلغت آنذاك قرابة (40,000) الف باون الى (50,000) الف باون استرليني، ثم بينت ان المقال وضح ايضاً ان تلك الارباح حصلت نتيجة كثرة اقبال الاهالي وكذلك الفنادق والمطاعم والمقاهي على الشركة، والاقتصاد الذي اتبعته في تكاليف انشاء المعمل الجديد للكهرباء ، علماً بأن امتياز الشركة الذي حصلت عليه من قبل الحكومة لمدة خمسين عاماً[42]. استعرضت الجريدة حركة التأييد من قبل سكان المحلات وبعض المقاهي والفنادق والمطاعم والنقابات في مقاطعة شركة الكهرباء، فيما طالب بعضهم بسحب تأميناتهم من الشركة[43]، فيما أخذت التمهيدات لمقاطعة الشركة تتقدم تقدماً سريعاً، اذ اخذت المقاهي والحوانيت باستبدال المصابيح الكهربائية بمصابيح البترول، وكذلك الدور، كما شوهد على الجدران في الشوارع لافتات كبيرة تدعو الناس الى المقاطعة مما ولد شعوراً وحماساً شديداً لدى الناس الذين اقدموا على المقاطعة، والتضامن لدى الجمهور البغدادي ضد شركة الكهرباء[44]. ينبغي الإشارة هنا بان المجلس الأعلى للنقابة قد استعار مصابيح المواكب الحسينية بعد الدعوة التي وجهت اليهم من قبل المجلس لمناقشة حركة المقاطعة لتوزيع تلك المصابيح على فقراء المسلمين الذي لم يستطيعوا شراءها، بعد ان حصلت على الجواز من قبل علماء المسلمين حسب الفتوى التي وجهت اليهم لما لها من مصلحة عامة يعود نفعها على الإسلام والعراقيين، وأدى شباب الحيدرخانة تأييدهم لحركة المقاطعة وضم صوتهم لدى المجلس لعدم اذعان الشركة لرغبة مطالب الأهالي. امام ذلك كله نجح المجلس الأعلى في الضغط على الشركة مما سبب لها ارباكاً في عملها، اذ أعلنت الجريدة أن شركة الكهرباء اضطرت لتوقف احدى مكائنها الكبيرة بعد سحب الأهالي اشتراكهم مما ادى الى قلة مصروفاتها، وان زيادة الاقبال على عدم استعمال الكهرباء سيضطرها عما قريب لتوقف معظم اعمالها لحين تقوم بتخفيض اسعار الوحدة الكهربائية وتحقيق مطلب الاهالي[45]. ازدادت أصداء الترحيب في المقاطعة وذلك ما اوضحته جريدة "العالم العربي" من خلال التأييد الذي حصل عليه المجلس الاعلى للنقابة من قبل النوادي وسكان المحلات والجوامع والجمعيات وغرفة تجارة بغداد و الحوانيت[46]، كما اقتدى البعض من السكان واعلن تأييد النقابة بالزعيم الوطني جعفر أبو التمن مطالبين بسحب تأمينهم من شركة الكهرباء بعد ان قاطعوا الشركة التي قامت بزيادة أجور الكهرباء، في حين الشركة قامت بالتسويف والمماطلة مع البعض في توقف دفع تأميناتهم ويعد هذا العمل التي قامت به الشركة مخالفة صريحة لنصوص مواد الامتياز التي حصلت عليها. وفي الوقت نفسه خاطب المجلس أئمة الجوامع في حث المسلمين بعد اداء فريضة الجمعة على مقاطعة الشركة ويكونون على استعداد ولما قامت به الشركة من نهب ثروة البلد، كما اطلع المجلس على كل عمل تقوم به الشركة تجاه أهالي بغداد[47].

قام المجلس الأعلى لنقابة اتحاد العمال في العراق باصدار البيان التمهيدي الثاني في العشرين من تشرين الثاني 1933 الذي اوضح فيه الاستعداد الكامل لمقاطعة شركة الكهرباء بعد ان التزمت الصمت تجاه المجلس وصمت آذانها أمام مطالب الشعب الذي اثبت للشركة بأن للشعب مواقف عدة للدفاع عن حقوقه ولم يبق مكتوف الأيدي أمام تصلبها وعدم استجابتها في تخفيض أجور الكهرباء ولابد وان ينتفض عليها بعد مؤازرة المخلصين الذين أعلنوا استعدادهم وتأييدهم أمام المجلس لمقاطعة شركة الكهرباء من اجل ازالة الغبن الذي لحق بهم، ولهذا ارسلت الشركة الى مديرها تطلب حضوره

الى بغداد ليرى بأم عينيه حركة المقاطعة لكي يوافق على التخفيض، كما اعلم المجلس ان لم تكن النتائج مرضية مع الشركة سينشر بياناً آخر يعلم الجميع على المقاطعة، وقد شكر المجلس جميع المؤيدين لحركة المقاطعة بما فيهم الطلاب الذين قاموا بكتابة اللافتات التي تحث الأهالي لمقاطعة الشركة[48]. كتبت جريدة "العالم العربي" مقال بعنوان " مناورة فاشلة تبديها شركة الكهرباء" وضحت فيه انه بعد بيان المقاطعة من قبل المجلس الاعلى للنقابة ضد الشركة، قد اتخذ الاهالي كل التدابير لموعد المقاطعة، بالمقابل أعلنت الشركة أنها لا تستطيع اجراء اي تخفيض في الوقت الحالي. ثم استرسلت الجريدة قائلةً، " **الظاهر ان هذا الإعلان المقدم فيه شيء من برودة الدم، ليس سوى (مناورة) قامت به الشركة لتبين للجمهور العراقي بأنها لا تهتم بأي شيء يقوم به المجلس والذين انضموا وايدوا المجلس، لتحاول تبرير حرارته وكسر قوته المعنوية**". لكن المجلس هدد ان اهالي بغداد علموا بان الشركة قامت بزيادة أجور الكهرباء وهي لا تتناسب مع حالهم، واذا لم تقم الشركة بالتخفيض بعد ان ادعت ان وضعيتها الحالية لا تمكنها من هذا الإجراء وكذلك الاهالي لا يمكنهم من يقوموا بشراء الوحدة الكهربائية فان الشركة تتوهم لأن الاهالي قد صمموا على تحمل كل ما يجب تحمله في سبيل الثبات الدائم (فالمناورة) التي التجأت اليها الشركة بإعلانها بانها لا تتمكن من إجراء التخفيض فأنها بعيدة بعداً شاسعاً، كما كانت اقوى مثار لحماسته وغيرته وكان بانزيناً صبته الشركة لقلة فطنتها على النار فازداد النار تأجيجها ولهيبها واذا كان بعض المصممين على المقاطعة ولم يستحضروا اللوازم التي يستبدلون القوة الكهربائية بمواد أخرى[49]. استحسنت جريدة "العالم العربي" دعم المجلس الاعلى للنقابة من قبل بعض التجار واصحاب الحرف والشباب وسكان المحلات ووكلاء السيارات في بغداد معلنين مقاطعة شركة الكهرباء وكذلك المقاهي، كما أوضح بعض الشركات بأن لديها مولدات كهرباء خاصة وقد اخبروا معتمد المجلس بذلك بعد ان وضعوا لافتات تبين لهم بأن توليد الكهرباء عائد للمحل وليس للشركة الكهربائية الاجنبية ليكون للأهالي علم بذلك، وان الزيادة في اجور الكهرباء التي اخذتها الشركة لا تتناسب قطعياً مع الاجور التي تأخذها الشركات الأهلية في الألوية العراقية بغض النظر عن البلدان المجاورة، وفي الوقت نفسه اعطى المجلس الاعلى للنقابة درساً لشركة الكهرباء لا تستهزأ في المستقبل بإرادة الشعب بعد ان خاطبتها باللغة التي تفهمها في تخفيض اجور الكهرباء ولم تُلبِ رغبة الاهالي، وان دل هذا على شيء فإنما دل على الشعور الوطني الذي قام به الجميع في مناصرة المجلس وتأييده [50]. على ذلك الأساس انتبهت جريدة "العالم العربي" في تلاعب شركة الكهرباء تجاه الشعب ومحاولتها تفريق وحدتهم فعملت على اجراء تسهيلات لأصحاب الفنادق لأسعار الكهرباء، الا انهم رفضوا طلبهم واستخدموا (اللوكس) بدل الكهرباء، وهم يشعرون بشعور ابنائهم واعطاء درس لشركة الكهرباء وهو دليل واضح على يقظة الاهالي واتفاقهم لما فيه نفع ومصلحة الجميع، بعد ان وصفت تلك الأيام (بالسود) لمعاملة الشركة السيئة مع الأهالي وحصول الاستياء[51].من جانبها أوضحت جريدة "العالم العربي" كذب ما تدعيه شركة الكهرباء، حين بينت ان الشركة لا تستعمل التراموای الذي يعرض الشركة للخسارة ، بينما الشركة في العراق شركة بريطانية أجنبية، استنزفت معظم ثروة البلد وفائدتها وربحها يذهب الى الخارج وليس الى البلد نفسه. إضافة الى ذلك تفاوت الاحوال المعيشية وزيادة أجور العمال والموظفين عندهم ورخصها عندنا، اذ كرس المجلس جهوده لكي يحقق مطالب الاهالي ورفع الحيف والغبن عنهم بعد المعاضدة القوية منهم، كما واصل أغلب اجتماعاته لتعيين يوم المقاطعة لضرب شركة الكهرباء وتعرضها الخسارة [52].حذرت من جهتها "العالم العربي" في مقال لها بعنوان "حول الحسم النهائي" ، الذي بينت فيه عدم جدية شركة الكهرباء في اجراء التخفيض وبعد اتباع كل الاجراءات والمناقشات والمفاوضات التي جرت بين الشركة والوزارة من جهة والمجلس الاعلى للنقابة مع الوزارة من جهته أخرى كاتبةً ما نصه:"

لا حديث للقوم اليوم سوى ما هو دائر بشأن شركة الكهرباء وحسمها النهائي بواسطة (الكي) اي المقاطعة التامة التي هي آخر العلاج ! بعد المفاوضات والمناقشات والمطالبات التي دارت بين الوزارات السابقة والحالية مع شركة الكهرباء من اجل التخفيض، والظاهر ان الشركة كانت معتمدة على بعض السماسرة والمرتزقة الذين يعملون معها، وكذلك بمساندة بعض ضعفاء النفوس الذين افهموا الشركة بأن الاهالي يهددون ولا يقطعون، ولكن الواقع اثبت ان الشركة مخدوعة بعدم فطنتها ومكابرتها وتعنتها وتصلبها تجاه الاهالي .. ، وان الحكومة لم تتدخل في إجبار الاهالي على عدم المقاطعة، وإنما عليها المحافظة على الامن والنظام، وان انتظار الشركة من الحكومة هذا الامر ليس صحيحاً ، ثم ان الشركة ورجالها أوربيون معدودون من الرافضين التخفيض او سماع كلمة الشعب العراقي، او ان تقر بهذا الحق الشعوب الاوربية عن ما يطالب بحقوقه ويحد بإسره على سماع كلمته المعقولة والمشروعة وتنكره على الشعب العراقي، فهذا هو الخطأ الذي ساقها الى : تخريب الشغل ". فإذا بقيت الشركة على غرورها معتقدة أن شغلها مع الحكومة ولا يهمها شيء من امر الشعب، فلتعلم ان اهم شغلها هو الشعب، وأن تعاند وتكابر الشركة الى النهاية مما يجلب الأضرار والخسارات الجسيمة على مصالحها ومصالح غيرها[53] . على ذلك المستوى، قرر المجلس الاعلى لنقابة اتحاد العمال في العراق في الثاني من كانون الاول 1933، تحديد يوم المقاطعة الذي سيبدأ بعد ثلاثة أيام على إصدار القرار، وكان هناك استعداد تام من قبل الاهالي وجميع المؤيدين للمجلس، اذ الامة اجتمعت على وجوب المقاطعة التي وصفت بـ "يوم الكرامة الوطنية"[54] ، كما أوضح البيان ان جميع الجمعيات والنوادي والمقاهي والفنادق وسكان المحلات اعلنوا مطالبهم في تخفيض أجور الكهرباء التي قاربت اربعة اشهر والشركة تماطل وتسوف المطالب، لذا فان الشعب لم يعد يصبر على تصرفات الشركة وان قضية الكهرباء اصبحت ليست قضية اقتصادية فحسب بل قضية كرامة، وان المقاطعة مستمرة حتى تستجيب شركة الكهرباء لطلب المجلس، وشكر المجلس كل المؤيدين لحركة المقاطعة التي ستبدأ مساء يوم الخامس من كانون الاول 1933[55].من جانب اخر، وسع المجلس الأعلى دائرة التبليغ عن يوم المقاطعة اذ ابلغ المجلس الاعلى للنقابة وزارتي الاقتصاد والمواصلات والداخلية بقرار المقاطعة عندما لم تحصل على جواب من قبل وزارتكم بشأن التخفيض ودون حصول أضرار، الا ان شركة الكهرباء لم تستجب الى طلب الوزارة وكذلك لطلب الاهالي والمجلس[56]، في حين ان شركة الكهرباء لم تلتزم أمام لجنة الاقتصاد في مجلس النواب في الامتياز الذي حصلت علية عام ١٩٢٨ ، في استيفاء أجور الكهرباء[57]، فضلاً عن الطلب الذي تقدم به معتمد المجلس لدى وزراء الدولة واعيانها ونوابها ومديريها العامين وكبار الموظفين ورجال الاحزاب السياسية السابقين والحاليين بمعونتهم في مقاطعة الكهرباء من اجل الكرامة الوطنية، وفي الوقت نفسه ارسل ايضا الى السفراء وقناصل الدولة الاجنبية، وكذلك المصارف والشركات الأجنبية في العاصمة يعلمهم بقرار المقاطعة ليقفوا مع اهالي بغداد، واستحضار ما يعوضهم عن المصابيح الكهربائية في دورهم وان يساهموا رغبة منهم لما يملكهم من أحساس وطني تجاه اهالي بغداد، ونظراً للأسباب المتقدمة يأمل مجلس الاعلى للنقابة ان تقف الوزارة الى جانب الاهالي وتعمل على حلحلة زيادة أجور الكهرباء وحسمها وارغام الشركة على التخفيض بعد وقوف الجميع ضد شركة الكهرباء[58].

اعلنت جريدة "العالم العربي" تاييدها لمطالب الشعب وانها متضامنة معه من خلال مقال بعنوان "المقاطعة"، أوضحت فيه انها تؤيد يوم المقاطعة الذي حدده المجلس الاعلى للنقابة وانها مع المؤيدين لذلك القرار قائلة في مقالها: " في مساء اليوم تبتدئ المقاطعة العامة لشركة الكهرباء التي استمرت على تصلبها وعدم استجابتها الى الطلب الذي تقدم لها من قبل الجميع ، بعدما اعتقدت الشركة الاستثمارية بأن المقاطعة (عرس واوي) وان ذلك الاصرار على التصلب وعدم اللامبالاة بضعة أيام

يجبر الشعب على العودة الى الشركة مكسوراً ضائعاً فتبقى الشركة على زيادة اسعارها، ويبقى الاهالي مقدمين ظهورهم بكل خضوع والخشوع حتى تسلخ جلودهم كما يشاء هوى السالخين الطامعين !... فهي اذن مغرورة وضائعة نفسها بنفسها. فأن الشعب وقد تفتحت عيونه منذ زمن غير قليل وأخذ يشعر بصورة فائقة بثقل وطأة المعاملات الاستثمارية والاستعمارية التي لا تتفق بأية صورة كانت ولم تكن هناك ذرة من الشعور لدى الشركة ، وبعد كل المطالعات والملاحظات والمحاولات التي بذلت حتى الآن ان تتمتع في نهاية الامر ان تعالج الاهالي بأيديهم ذلك الأمر بالعلاج الأخير هو المقاطعة لأن الحكمة تأبى تماماً ان تقوم الشركة بمفردها وتقاوم كل هذه القسوة بلداً برمته في حين انها جاءت من بلادها البعيدة لتكسب رزقها من هذه البلد، بعد ان ربحت اموالاً طائلة التي قدرت (40,000) ليرة وان هذه الارباح سائرة الى الزيادة وليس النقصان لان استخدام الكهرباء لايزال في نطاق التوسع المستمر، أن سكان العاصمة النجباء سيعانون بعض العناء والتضحية ولكن هذا يطيب لهم في سبيل المحافظة على كرامتهم ولأجل اعلاء كلمتهم واجبار الطامعين على التخفيض..."[59]. من جانب اخر، أوضح بعض المؤيدين من اصحاب السينمات والشركات الاهلية والأجنبية والحوانيت والاسواق والفنادق بأن لديهم مولدات خاصة يستعملونها بدل اشتراكهم مع شركة الكهرباء المنتشرة في بغداد، علماً بان الامة لم تستطع ارجاع حقها المغتصب من قبل الشركة الا بالتآزر والتضامن كما فعل السوريون مع شركة الكهرباء التجربة التي تتجلى فيها هيبة الامة وكرامتها وعزتها في مقاطعة الشركة[60]. اثبت المجلس الأعلى لنقابة اتحاد العمال في العراق عن طريق معتمدها طوال المدة أي قبل المقاطعة في اتباع جميع الإجراءات القانونية وعدم المساس لأي جهة كانت من اجل استجابة شركة الكهرباء في تخفيض سعر الوحدة الكهربائية لكي تلائم أحوال السكان في تلك الظروف الاقتصادية الصعبة ، الا انها استخدمت في جوابها التسويف والمماطلة والخداع والتفرقة بين النقابات والجمعيات ، لأنها تريد تعوض خسارتها خلال الازمة الاقتصادية ، ونتيجة تلك الظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد وقف المجلس الى جانب الفقراء والطبقة الكادحة من العمال ، علماً بان المجلس سيبين الموقف الشعبي من حركة المقاطعة في المحور الثاني .

ثانياً : الموقف الشعبي من حركة المقاطعة في صحيفة "العالم العربي":

بطبيعة الحال بدأت المقاطعة في الخامس من كانون الاول 1933 ، وبعد ان رأت الشركة حجم الخسائر التي تعرضت لها مع اول أيام المقاطعة أعلنت شركة الكهرباء تخفيض الاجور فلسين لكل وحدة كهربائية، واصبح السعر (26) فلساً ، بعد ان كان (28) فلساً. والغريب في الامر ان الحكومة العراقية امام ذلك التخفيض الذي لا يلبي طموحات الشعب دعت الاهالي الى انهاء المقاطعة[61].

استأثر الاهالي بالنشاط الدعائي المجلس الاعلى للنقابة الذي تمكن عن طريقه في استجابة الاهالي لحركة المقاطعة العامة بعد ان وصفت بغداد في مساء الخامس من بدء المقاطعة بأسلوب معبر " **وأمست بغداد الجميلة بعد تلك المقاطعة في ظلام دامس**" [62]، على الرغم من بقاء شوارع بغداد مضيئة بالمصابيح الكهربائية، في حين اخذت حركة المقاطعة تشد شيئاً فشيئاً[63].

في ضوء ما تقدم نشرت الجريدة في السادس من كانون الأول 1933، مقالاً بعنوان" **في اول يوم المقاطعة**" اوضحت فيه ان الشركة أطاحت بمشروعها بسبب مقاومتها للشعب بأسره، في حين ان البلد اقبل كل الاقبال على بضاعتها وكان لها من أفضل الزبائن الكبار والصغار يقدمون لها ما تفرضه من التأمينات التي تؤلف مبالغ كبيرة تدر فوائد جزيلة، وينقادون الى دائرتها لدفع الاثمان الباهظة التي تفرضها عليها فرضاً كأنها الضريبة الواجب اداؤها بلا سؤال ولا جواب. ثم استرسلت الجريدة في مقالها تذكر، ان الشركات الفطنة الحكيمة الحسنة التدبير في جميع بلاد العالم لها دستور من اول واهم بنوده الاساسية ابداء كل مجاملة وكل تسهيل وكل ترغيب واللطف لهم، لاسيما اذا كانت تلك الشركات

عائشة لأجل رزقها في بلاد اولئك الزبائن الذين انقطعوا عنها، انقطع رزقها ووجب عليها ان تسد حاجاتها ، فما بال شركة الكهرباء عندنا قد ركبت كما يقال "فرس الشيطان" واصبحت تعاند وتكابر بهذه الصورة الغريبة، واخذت تتمادى بإظهار عدم اللامبالاة بالشعب، وعدم الاستماع لصوت البلد المشتغلة فيه، ورزقها عليه؟ .. فخلفت بسبب تصلبها وتعنتها هذه المقاطعة العامة التي كان بإمكانها ان تتلافى اضرارها وشدائدها لو قللت من طمعها ومن وطأة عندها وتجبرها، ولم يستطع أحد في العالم أن يجبر أحداً ان يشتري منه بضاعة بثمن مرتفع الذي يفرضه عليه رغم أنفه[64].

امتدحت الجريدة موقف جعفر ابو التمن وعبرت انه كان عند حسن ظن المجلس الأعلى للنقابية في مقاطعة الشركة، إذ بين لهم بانه قد قاطع شركة الكهرباء منذ مساء الخامس من بدء المقاطعة[65]، وفي الوقت نفسه قاطع الشركة وزراء الدولة الحاليون والسابقون، وكذلك استمرت التأييدات من قبل الشركات والمعامل والمدارس الأهلية والنوادي وسكان المحلات والاحزاب والمؤسسات والكنائس والغرف التجارية، والبعض من أصحاب المعامل طلبوا قطع الكهرباء من المعمل والدار، فضلاً عن بعض النساء في المؤسسات، قدمن كتاباً طلبن فيه مساهمتهن في تنظيم أعمال المقاطعة عن طريق تشكيل لجان سيارة ، كما طالبوا في سحب تأميناتهم من الشركة، وهذا يدل على الشعور الوطني[66].

ويتضح ما تقدم بأنه حصل تضارب في نشر الخبر بأن رئيس الوزراء وجميل المدفعي[67] شارك في حركة المقاطعة، بعد ان نشر وعلم الجميع بهذا الخبر، فيما ورد في اليوم الثاني من مصدر رسمي بأن لا صحة لما نشر في الصحف المحلية بأن رئيس الوزراء قطع التيار الكهربائي عن داره مشتركاً في المقاطعة، اذ انه لا يرى ضرورة لها بعد ان اذيع البلاغ الرسمي امس من تخفيض اسعار الوحدة الكهربائية[68].حذرت الجريدة من اساليب شركة الكهرباء، مبينة انها تسعى الى زرع التفرقة بين المقاطعين من خلال تخفيض طفيف في اسعار الوحدة الكهربائية من (28) فلساً، الى(٢٦) فلساً، لأصحاب المعامل والشركات والفنادق والمقاهي التي تستهلك كهرباء اكثر[69]، غير انهم رفضوا ذلك التخفيض او العرض التي تقدمت به شركة الكهرباء، وان يكون التخفيض شاملاً وعاماً دون انفراد فئة الاهالي عن فئة اصحاب الفنادق والمعامل والمقاهي[70]. كان المجلس الاعلى في كثير من الاحيان ينقل اخبار التفاوض مع الشركة الى جريدة "العالم العربي"، وفي احدى الرسائل التي بعثها المجلس الاعلى للنقابة الى الجريدة، اصراره على الاستمرار في المقاطعة للشركة، تدعمهم شخصيات سياسية وأكاديمية ورُؤساء جمعيات وغيرها[71] وان المجلس واثق بمعاضدة الشعب له، كما ارسل المجلس جوابه بعدم موافقته على التخفيضات الجزئية التي تقدمت بها شركة الكهرباء لدى اهالي بغداد[72] فيما طلب المجلس من اصحاب الصحف نشر خبر في صحفها لتبين للجميع عدم موافقتها، فيما أمل المجلس من الصحف في استمرارها في حركة المقاطعة لما تحمله من حرية في الفكر[73]، وكان الجميع على استعداد كامل لمساعدة المجلس الاعلى للنقابة في استمرار حركة المقاطعة ضد شركة الكهرباء[74]. نبهت من زاوية اخرى جريدة "العالم العربي" التضارب الذي حصل في نشر معلومات لا صحة لها في اشتراك المعتمد العام لمجلس الاعلى للنقابة محمد صالح القزاز من قبل الحكومة في اللجنة المشكلة للنظر في حسابات شركة الكهرباء ومقدار ارباحها، وان المعتمد أجاب بما زعمت تلك الصحف لهذا الطلب، في حين ان الحكومة بيت بأن لا صحة لذلك الخبر ولم تطلب منه ولا الى غيره، ان يشترك في تلك اللجنة، وهي تأسف كثيراً لتسرع بعض الصحف في نشر الأخبار دون التدقيق والتمحيص فيرجى من جميع الصحف ان لا تتسرع في نشر ما يصل اليها من الاشياء قبل التأكيد من صحتها من المصادر ذات الشأن والعلاقة[75]. استمرت الصحف في تاييد المقاطعة، لاسيما جريدة "العالم العربي" التي أصدرت في الخامس عشر من كانون الاول 1933 ، بياناً مهماً بشأن مقاطعة شركة الكهرباء بعدما أوضحت بأن الصحافة تعبر عن أماني الشعب وهي في تماس مع الاهالي وهي

تشعر بما يشعرون، ولذلك أجتمع اصحاب الصحف بعد ان انشغل الرأي العام في زيادة أجور الكهرباء من قبل الشركة وما قام به الأهالي مع المجلس الأعلى للنقابة مطالبين بالتخفيض ونتيجة التفاوض مع الحكومة فقد حصل هناك تخفيض من قبل الشركة الا ان الصحف عدته طفيفاً وغير عادل، لأنه لم يتناسب مع مكاسب الشعب مقابل أرباح الشركة ، لما يمر به الشعب من ضائقة مالية شديدة التي اصابت العراق، في حين التخفيض لا يعتد به وستبقى الشركة هي المنتفع والمستفيد الوحيد ويتضرر فيها المستهلكون، علماً بان هذا التخفيض يكون المستفيدون منه فئة قليلة لاسيما الاغنياء وكذلك المستهلكين التي اجرت لهم الشركة تخفيضاً سابقاً بأتفاق معهم ، ولهذا ايد اصحاب الصحف المجلس وكذلك الاهالي في شعورهم الوطني أمام شركة الكهرباء. وفي الوقت نفسه، حثت الجريدة الحكومة العراقية بأن تقف إلى جانب المجلس والأهالي لمساعدتهم من اجل التخفيض ويكون منصفا وشاملاً، بعد ان قدمت شركة الكهرباء كل التسهيلات والمساعدات في بداية الامر لإعفائها من القيام بمشروع التراموای، وعلى الشركة ان تقابل هذه الإجراءات الحكومية لكي ترضي المجلس ولا تتعنت في قرارها وبالمقابل يعمل المجلس على استمرارهم للمقاطعة وهم مصرون على موقفهم الا بعد ان يحصلوا على تخفيض عادل وشامل[76] . لم تبخل جريدة "العالم العربي" باية معلومة للمجلس الاعلى للنقابة، فقد ابلغت الاخير بصدور كتابين من قبل متصرفية لواء بغداد تعلم المعتمد النقابة بأن المتصرفية ليس لها علم رسمي بوجود شخصية قانونية، وعليه لابد من الاثبات حسب الوثائق الرسمية لما حصل من تغيير في اسم النقابة وتخويل معتمدها، علماً بأن النقابة ليس مؤسسة جديدة بل هي عين مؤسسة جمعية عمال الميكانيك، إذ اتبعت الاجراءات القانونية حسب نظامها الداخلي في تغير الاسم[77]، وقد أبلغت بذلك وزارة الداخلية حسب كتابها المرقم (٧٢٨) في ٢٨ أيار 1933[78]، اما الكتاب الثاني فتضمن عدم موافقة المتصرفية على تغيير اسم الجمعية الذي مضى عليه قرابة سبعة أشهر الذي ابلغت فيه وزارة الداخلية، وفي الوقت نفسه عرض محمد صالح القزاز الامر على اعضاء النقابة وهيأتها الاستشارية في اتباع الاجراءات القانونية مع المتصرفية والوزارة فيما يكون الحق على ما ينص عليه القانون، وبتلك المناسبة نودُ ان نعلم الجميع بأن المؤسسة وعنوانها لا يؤثران على الذين يعملون لخدمة المصلحة العامة[79]. توسعت دائرة المقاطعة لتشمل الجوامع في بغداد، وكذلك نائبان في المجلس النيابي السابق[80] وسحب التامينات المودعة لدى الشركة موضحاً حالة المساجد في شهر رمضان التي تكون لا مضيئة سوى بالمصابيح النفطية او الكهربائية في المرحلة الجديدة وهذه عادة عند الجميع، ولكن ظهرت أمس الجوامع كلها منارة بالفوانيس تأسياً مع اهالي بغداد في المقاطعة ، فيما طلب متولي آل المميز من شركة الكهرباء بان تقطع الكهرباء عن جميع المساجد التابعة لهم وتمت توليته وعلى شركة الكهرباء ان تدفع كافة التأمينات المودعة عندهم ، وذلك عند دخول المقاطعة في يومها السادس عشر ولم ير اي جواب او تخفيض من قبل شركة الكهرباء [81].

امام ذلك النجاح والصمود في مقاطعة شركة الكهرباء، ليس غريباً ان تقوم وزارة الداخلية ومتصرفية لواء بغداد بعرقلة عمل النقابة نتيجة تأييدها من قبل الاهالي والاسواق والمطاعم والمقاهي والمعامل والجمعيات والنوادي في حركة المقاطعة ضد شركة الكهرباء، اذ كانت الوزارة والمتصرفية تريد ان تغلق النقابة وتنهي المقاطعة التي استمرت شهرين وتحافظ على أمن وسلامة البلد على تصريح لها. ولهذا تبجحت بحجج واهية [82]. تماشياً مع تلك التحديات والمخاطر أرسل المجلس الاعلى لنقابة العمال كتاباً الى مجلس الأمة العراقي بخصوص استمرار اهالي بغداد لحركة مقاطعة شركة الكهرباء التي عمت جميع انحاء بغداد، وابلغتهم ان تخفيض الشركة ضئيل جداً لا يلائم الشعب لما يمر فيه من ظروف اقتصادية صعبة في زيادة أسعار الوحدة الكهربائية ، كما اوضح المجلس للنواب باعتبارهم يمثلون الشعب انه من المفترض بهم ان يطرحوا اسئلة في المجلس النيابي عن اسباب عدم استجابة

الشركة في تخفيض الاجور، فضلا عن مناصرة بعض النواب للشركة البريطانية، وابلغتهم انه بصفتهم كنوابٍ ان تقفوا موقفاً مشرفاً ازاء الشعب ومناصرتهم في حركة المقاطعة ضد شركة الكهرباء[83]. اطلعت جريدة "العالم العربي" الشعب العراقي على سير قضية الكهرباء، وبينت ان الاهالي يتوقعون تخفيضاً آخر، وانهم مستمرون في المقاطعة ولا أحد يجبرهم على مساهمتهم في شراء الكهرباء من الشركة. من جانب اخر طالبت الجريدة الحكومة العراقية في التدخل الى تحقيق مطالب الاهالي على الحق والعدل والصواب، ثم بينت أن كل قضية او حادثة لابد ان يدخل فيها انواع من الناس تلعب كل فئة منهم أدواراً خاصة فمنهم متحمس قلباً ولساناً وآخر أزيد من الأول يحاولون المضي للقضية مما كلفهم الامر يجتازون متكبدين كل عناء وكل خطر، وهناك فئة من السماسرة الذين يحلو لهم كل اضطراب او تمرد او كل فرصة تمكنهم من اصطياد الربح أو فائدة بأية صورة كانت، فهؤلاء يعملون بالخفاء ومن بعيد، وفي الوقت نفسه ان الذين يبيعون المصابيح النفطية (اللوكس) والشموع يضحكون بسبب الربح الكبير الذي يستفادون من بضائعهم المكدسة ويجلبونها من محال قريبة[84].ليس غريباً ان تدخل في الصراع الصحافة البريطانية، اذ قامت الصحف البريطانية وحسب ما نقلته جريدة "العالم العربي" بنشر "هجوم شنيع" على المقاطعة في بغداد، إذ نشرت مقالاً تحت عنوان "الاضطراب في بغداد" التي قامت بتهويل بذيء للمقاطعة، وكان سبب الاضطراب زيادة في اسعار الوحدة الكهربائية، واشاعت ان اللصوص في بغداد يسرقون المحال والمؤسسات الحكومية، الغوغاء في المدينة يؤيدون تلك المقاطعة[85]. ردت "العالم العربي" على تلك الجريدة البريطانية بمقال عنوانه" **لمناسبة تشيع صحيفة إنكليزية** " " أوضح فيه أكاذيب ما ادعته الصحيفة البريطانية مبينة بأنه لا توجد في بغداد اضطرابات أو اي علامة تدل على ذلك، انما هناك مقاطعة لشركة الكهرباء التي تصر على عدم تخفيض الأجور مرة ثانية، علماً بانه لم يرَ أي اعتداء او خصام او خلل أو اضطراب بين الشركة والأهالي. وعدت جريدة "العالم العربي" ذلك النوع من الصحافة بأنه قبيح، فالافتراء الذي قام به محرر الجريدة البريطانية بحق المقاطعين واتهامهم بتسهيل عمليات اللصوص في بغداد وسرقة الأهالي عارٍ عن الصحة. ثم وجهت "العالم العربي" ضربة قوية في مقالها للصحافة البريطانية حين ذكرت ما نصه: " **ان محرر الجريدة نسي اللصوص الغربيين الذين يسرقون ويخطفون في بلادهم كل شيء، هم أشهر ما تسميه القصص بـ (لص بغداد) وان حوادث جناياتهم افضع بكثير من الروايات الخيالية التي تروى عن لص بغداد، كما تسميه الجرائد المذكورة بغوغاء مدينة بغداد، وعلى محرر الصحيفة أن يكون واجبه الإنساني بأنه ينصح شركة الكهرباء البريطانية وان تترك صلابتها وشدتها في تعاملها مع الاهالي وشدتها وتعصبها ويكون تعاملها اسهل**".
واسترسلت الجريدة ايضاً ذاكرةً ان قرار التخفيض الاول جاء نزولاً عند المطالب الحقة لأهالي بغداد، لكن التخفيض كان طفيفاً وضئيلاً، ولابد ان تنتهي القضية بتخفيض آخر، وفي الوقت نفسه لم تقدم الصحف البريطانية النصح لشركة الكهرباء في تخفيض الأسعار، انما هي قامت بالتشنيع والتهويل والافتراءات على اهالي بغداد، وذلك ما عرضها الى السخط والاعتراض ولم يكن لها اي ذوق وانصاف، وكذلك الشركات الاجنبية استثمرت المرافق المهمة التي تدر ارباحاً وثروات كبيرة وفوائد، فليس من الذوق والانصاف ان تكون معاملتكم مع الاهالي بهذه القسوة الشديدة وعد ذلك العمل مثيراً لسخط الاهالي[86].بذل المجلس الاعلى للنقابة دوراً مهماً في حركة المقاطعة لاسيما عندما أعلن اصحاب المقاهي والمطاعم مقاطعتهم محتجين على ارتفاع اسعار الوحدة الكهربائية، علماً ان المقاهي هي العنصر المهم في حياة المدينة في بغداد واصبحت بغداد في (ظلام دامس)[87]. الامر الذي استدعى تدخل الحكومة العراقية على الخط، ففي الحادي والعشرين من كانون الثاني عام 1934، سعت الحكومة العراقية للتدخل في إجراء تخفيض ثانٍ من قبل شركة الكهرباء، بعد ان رأت ان مناطق

عدة من العراق، لاسيما في البصرة قاموا بتخفيض أجور الكهرباء ما نسبته 30% من السعر السابق[88].على اية حال، أوضحت "العالم العربي" ان تجهيز الكهرباء في العراق يختلف من لواء إلى آخر ومن منطقة الى اخرى، كذلك الاختلاف في اسعار الوحدة الكهربائية، مثلاً في بغداد كان تجهز الكهرباء من قبل شركة الكهرباء البريطانية بموجب امتيازها من قبل الحكومة العراقية التي سجلت في بريطانيا ومركز ادارتها في بلجيكا، أما في البصرة فكان تجهز الكهرباء من قبل معمل القوة الجوية، وأما في الموصل فتم انشاء معمل لتوليد الكهرباء من قبل الشركة البريطانية[89].

عادت الصحافة البريطانية تتهجم على المقاطعين لشركة الكهرباء، اذ ذكرت جريدة "العالم العربي" ما ذكرته احدى الصحف البريطانية واصفة الوضع بما نصه:" **أن الشرق لايزال شرقاً على الرغم من ادخال الاساليب الحديثة اليه**"[90]. فكان من الطبيعي ان ترد جريدة "العالم العربي" على الصحيفة البريطانية، وأوضحت ان شركة الكهرباء تراهن على الوقت وتظهر وللأهالي صعوبات عملها لاستجداء عطفهم وخدعهم، وذكرت ايضاً ان الشركة قامت عن طريق تلك الصحف البريطانية في مهاجمتها واتهامها وافترائها عن الفكر الشرقي المتعصب وبأنه ينبذ الضياء اي (الكهرباء) ويفضلون المصابيح النفطية التعيسة ولا يهتم للأساليب الحديثة، وعدت "العالم العربي" ان ذلك الكلام كله كذب وبهتان، لاسيما ان العراقيين في بغداد والمناطق الأخرى توجهوا منذ البداية في شراء الكهرباء. من جانب اخر، احرجت الجريدة البريطانيين والغرب حين ذكرت ان الصحف البريطانية لم تبين احتلال بريطانيا والغرب لتلك البلدان في الشرق واستعمرتها وعدتها من مناطق نفوذها خلافاً لرغبة الشعوب. اخيراً أوضحت الجريدة في نهاية مقالها، أن قضية الكهرباء في بغداد ليست سوى قضية اقتصادية بحتة وعلى اعوان الشركة بعد ان خلطوا الحابل بالنابل ان ينصحوا الشركة لتذعن لما تنطليه اصول التجارة والمعاملات وتقوم بتخفيض سعر الوحدة الكهربائية بصورة مرضية بين الجهتين، كما على الحكومة ان تظهر هي على الاخص نتيجة مساعيها الاخير لحسم هذه القضية التي طالت وعرضت وكثر اللغط فيها والضجيج من حولها[91].ضربت في الصميم جريدة "العالم العربي" الحكومة العراقية، اذ وصفت موقفها انه لم يكن اكثر من موقف المتفرج، وان الحكومة العراقية تفاجأت بذلك التنظيم للمقاطعين وعبرت عنه " بانها اول حركة عمالية منظمة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر". ولم يبدر موقف من الحكومة العراقية سوى انها اتخذت اجراءات للحفاظ على الامن والاستقرار عن طريق مراقبة المقاطعين والمحرضين، وكذلك عمدت الى انذار الصحف والتوقف على ما تنشر من اخبار المقاطعة[92]، وفي الوقت نفسه أوعزت الحكومة الى أمانة بغداد بإنارة الطرق والشوارع، وعوضت الشركة عن خسائرها من قبل المقاطعين، ولكن كل تلك الإجراءات التي قامت بها الحكومة لم تجد نفعاً في إيقاف حركة المقاطعة من قبل الاهالي[93].

وفي ضوء ما تقدم حررت جريدة العالم العربي مقالاً بعنوان " **العمال وجمعياتهم** "، وضمت فيه دور العمال بشأن المقاطعة ضد شركة كهرباء بغداد إذ بين فيه ... ومن المؤسف ان الامور بقيت هكذا ! حتى نودي بمقاطعة شركة الكهرباء واصبح أمرا طبيعياً حراً، إلى أن اعلن القائمون بالمقاطعة بنشر " القائمة سوداء" ، بأسماء الذين لا يقاطعون، ففزع بعض الناس فاستدعت الحكومة معتمد النقابة واعوانه واتهمتهم ان المسألة تخطت الى التضييق على حرية الناس ، فيما اعلنت الحكومة رفضها معرفة النقابة ورفضها الصلاحية التي يستعملها رؤساؤها، ثم اشتد الإصرار كل من الفريقين ثم تطورت الحالة وأخذت شكلاً جعلت المحكومة تلتجئ الى محكمة الجزاء التي حكمت على رؤساء الاصناف السبعة، بالوضع تحت المراقبة من قبل الشرطة حسب القانون، فيما بين هؤلاء السبعة بأنهم واقفون موقف الدفاع عن الحقوق والحرية ... ، ومما زاد الطين بلة في قضية الكهرباء والجدل قائماً بشأن وجوب التخفيض مرة ثانية في الاسعار، انتقل الجدال الى موضوع تناولت الحكومة وبعض

الأهالي ، اذا اصدرت المحكمة حكمها فيها وحكم القضاء لا يجوز لاحد ان تتدخل فيه ، ولابد من الرجوع الى أصل المسألة بأن تسعى الحكومة في اسرع وقت الى استحصال تنزيل آخر، كما ترضخ الشركة الى التخفيض المعقول وتنتهي هذه المسألة[94] . من الجميل ان نستعرض ما ذكره وزير الداخلية آنذاك ناجي شوكت[95] بشأن تلك المقاطعة حين ذكر، ما نصه:" **أن حركة المقاطعة اتخذت شكلاً آخر لكي لا يستمر الاهالي وغيرهم في مقاطعة شركة الكهرباء عن طريق الدسائس والتحريض والتهديد، لاسيما تهديد اصحاب المقاهي والمخازن والمطاعم بالسلاح، فضلا عن قيام بعض النفوس الضعيفة من التجار باحتكارهم الشموع والقناديل ومصابيح اللوكس من جراء الاستفادة والاستغلال**"[96]. يبين وزير الداخلية ناجي شوكت انه قام عن طريق احد اصدقائه بدعوة رئيس نقابة العمال محمد صالح القزاز إلى داره محذراً الأخير بضرورة انهاء المقاطعة، وأن عمل النقابة يعد اخلالاً بالأمن ويعاقب عليه القانون. ردّ رئيس نقابة العمال على وزير الداخلية، قائلاً: " **اننا لا نخاف أحداً، ولا نهتم بأحد**". وبعد نهاية اللقاء أوعز وزير الداخلية الى متصرفية بغداد بالقبض على محمد صالح القزاز وثلاثة[97] من زملائه وتقديمهم الى المحكمة وصدور أمر بحقهم في ابعادهم الى السليمانية ووضعهم هناك تحت مراقبة الشرطة لمدة ستة اشهر[98]. في السياق نفسه، ذكرت ان متصرفية بغداد اتخذت بحق الذين تم القبض عليهم الإجراءات القانونية متهمتهم ببث الدعاية وتضليل وتحريض الرأي العام وانهم مدعومون من جهة حزبية[99]. وحكمت المحكمة على ثلاثة منهم بالحبس لمدة عام واحد، ثم وضعهم تحت المراقبة من قبل الشرطة عاماً ايضاً فيما برات باقي المتهمين واخرجتهم من السجن[100]، غير ان العمال قاموا برفع عرائض الى الحكومة او من له صوت ومقام يطلبون فيه اعادة المبعدين وفتح الجمعيات واصرار الحكومة على تخفيض اسعار الوحدة الكهربائية[101] الا ان الحكومة بعد المحاكمة بأيام قليلة عاد كل شيء الى حالته الطبيعية[102] ، ثم أصدرت محكمة التمييز في العاشر من شباط 1934 ، بخفض مدة المحكومية الى ثلاثة اشهر وجعل محل الاقامة بعقوبة بدلاً من السليمانية[103].وفي ضوء ماتقدم احتجت الحكومة العراقية، لاسيما وزير الداخلية على المقاطعين لشركة الكهرباء، فيما يخص معتمد المجلس الاعلى لنقابة اتحاد العمال في العراق، واتهمهم ان ما حدث هو اخلال بالأمن ويؤدي الى عدم استقرار البلد، وعليه يجب ان تنتهي حركة المقاطعة حفاظاً على الامن وحرية الأفراد، فلم يستجب المعتمد لتلك التهديدات فقامت الحكومة بإلقاء القبض عليه ومعه مجموعة من المؤيدين وزجهم في السجن بعد ان حاكمتهم ونفيهم خارج بغداد ، وبذلك انهت الحكومة العراقية حركة المقاطعة ضد شركة الكهرباء .

الخاتمة :

بادئ ذي بدء، تعد تلك المقاطعة وبحسب اعتراف السلطات العراقية انها اول عمل احتجاجي عمالي في تاريخ الدولة العراقية، متمثلاً بـ "المجلس الاعلى لنقابة العمال في العراق" برئاسة محمد صالح القزاز. بطبيعة الحال لم يتحقق ذلك الزخم الكبير لمقاطعة شركة الكهرباء لولا الاسناد من الصحافة العراقية الحرة وعلى رأسها جريدة "العالم العربي" التي اخذت تنقل اخبار المقاطعة وظلم الأهالي في بغداد، فضلا عن نشر بيانات النقابة بل وتحذيرهم في بعض الأحيان والدفاع عنهم.

نجحت المقاطعة في تحقيق اهداف عدة وعلى مستويات مختلفة ابرزها ان الشعب العراقي لا يرضى بالظلم ولن يقبل تسويف مطالبه، كذلك أوضحت المقاطعة مدى أهمية الحركة النقابية في المجتمع، وان اهمال مطالب العمال يعد امراً غاية في الخطورة نظرا لتأثيرهم الكبير في سياسات الحكومة العراقية وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي. كما كشفت المقاطعة الدور الإعلامي لكشف الظلم وتحشيد الناس لأخذ حقوقهم وان الحقوق تؤخذ ولا تعطى. كذلك كشفت زيف الحكومة العراقية

وادعائها انها تقف الى جانب مصالح الشعب لما لحظناه من اعتقال وتهديد لأعضاء النقابة لإجبارهم في انهاء مقاطعة شركة الكهرباء البريطانية.

المصادر:

(1) ظهرت الازمة الاقتصادية في بداية الامر عند انهيار سوق البورصة في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٢٩، ثم بدأت تنتشر شيئاً فشيئاً في اوربا واغلب بلدان العالم ، وادت الى حدوث ازمة كساد في الاسواق العالمية، ومن ثم امتدت آثارها على المنطقة العربية ولاسيما العراق. للمزيد ينظر: إيمان متعب محي التميمي ، الازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية الاسباب والنتائج ١٩٢٩-1933، اطروحة دكتوراه غير مشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية ، 2003 .

(2) صحيفة سياسية يومية صدرت في ٢٧ آذار 1924 وكانت من الصحف المؤيدة لقضايا الشعب، ما ادى الى تعطيلها عدة مرات وكافحت الصهيونية وتكبدت من جراء ذلك أضرار مالية صاحبها حسون مراد ومديرها المسؤول سليم حسون . للمزيد ينظر: زاهدة إبراهيم ، كشاف الجرائد والمجلات العراقية، مراجعة عبد الحميد العلوجي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٦ ، ص123 ؛عبد الرزاق الحسيني ، تاريخ الصحافة العراقية، ج1 ، مطبعة الغري، ، النجف الاشرف، 1935 ، ص65 . علماً ان الباحث لم يذكر أي تفاصيل عن نشأة الجريدة وابوابها وكتابها وماليتها ومكاتبها وطباعتها ولغتها ، للمزيد ينظر : فاهم نعمة إدريس الياسري ، جريدة العالم العربي دراسة فكرية سياسية في مواقفها من القضايا الوطنية والقومية 1924- 1930 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، 2002.

(3) استخدمت الآلات البدائية مثل الفوانيس واللوكس في إنارة الشوارع وبعض الأزقة وكذلك المصابيح الزيتية يقوم بها عامل من قبل البلدية تسمى (اللمبنجي) فيما تتعرض تلك الفوانيس للكسر من قبل الأطفال الذين يعمدون على كسرها وكذلك الظروف الطبيعة في فصل الشتاء، ينظر: دعاء محمد قاسم، الكهرباء في العراق حتى عام ١٩٦٨،(دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٦.

(4) تعد من أقدم وسائط النقل في بغداد وهي عربة خشبية بطول خمسة امتار صنعت في بريطانيا يجرها حصانان على القضبان الحديدية التي اقيمت بين الكرخ والكاظمية بمسافة (7 كم) في طريق غير معبد ومتعرج وتتألف عربات التراموای من طابقين بسعة كل طابق من (١٨ راكب) فيكون المجموع (36 راكباً) للطابقين، تم افتتاحها يوم الجمعة (1871/7/2) من قبل الوالي مدحت باشا بحضور كبار الموظفين في الولاية والهيئات والقنصليات أي سفراء الدول الأجنبية، ينظر: عباس فرحان ظاهر علي الموسوي، الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد ١٩٣٩ - ١٩٥٨ (دراسة تاريخية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية التربية للعلوم الانسانية / ابن رشد، جامعه بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص121 ؛ محمد امين الاسدي، تاريخ الكاظمية، الجزء الثالث، دار الوراق ، بيروت، 2013 ، ص81 .

(5) دعاء محمد قاسم المصدر السابق، ص6-10 .

(6) ولد في بغداد عام 1870 وهو احد التجار والملا كين بغداد، إذ قام بإنشاء مطبعة الشابندر عام 1907، وكانت من أقدم المطابع العراقية وعند نشوب الحرب العالمية الأولى قضها في العاصمة التركية لمدة اربع سنوات، ولما احتل البريطانيون العراق عام 1918 ، قامت بإبعاده الى الهند وقضى في معتقل سمربور عاد من بغداد 1919، توفي في الثالث عشر من كانون الاول 1935، للمزيد ينظر. مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث،ج2، دار الحكمة، لندن، 2004 ، ص645 .

(7) محمد أمين الأسدي، المصدر السابق، ص84 ؛ كمال رشيد خماس، الحياة الاجتماعية في بغداد ١٩٢١-١٩٣٩ دراسة تاريخية، دار الكتب العلمية، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص60 ؛ جريدة الوقائع العراقية، العدد٤٧٨٩ ، 2أيلول 1928 .

(8) دعاء محمد قاسم المصدر السابق، ص10-11 .

(9) محمد أمين الاسدي، المصدر السابق ، ص84 .

(10) جريدة الواقع العراقية، العدد 4789 ، 2 أيلول 1928 ؛ محمد أمين الأسدي، المصدر السابق ، ص84 ؛ كمال رشيد خماس ، المصدر السابق ، ص61 .

(11) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي ، ج2 ، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1988، ص150 .

(12) محمد أمين الاسدي، المصدر السابق ، ص84 .

(13) عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الاراض في العراق 1914 – 1932 ، بغداد ، 1978 ، ص445 .
(14) رزاق إبراهيم حسن، تاريخ الطبقة العملية في العراق بين الاضطرابات وبناء التنظيم النقابي ١٩١٨-١٩٦٨، بيروت 1976 ، ص30 ؛ فؤاد حسين الوكيل ، جماعة الاهالي في العراق ١٩٣٢ - ١٩٣٧، دار الحريرة للطباعة، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص306-307 .
(15) اميرة حسين محمود الكريمي، الحركة العمالية في العراق1932- ١٩٤٥، مطبقة أسعد، ١٩٩٠، بغداد، ص97-98.
(16) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج4، ص11 .
(17) حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسية العراقية ، شركة المعارف للمطبوعات، بيروت، ط2، ٢٠١٣ ، ص552 ؛ رزاق ابراهيم حسن ، المصدر السابق، ص29-30 .
(18) اميرة حسين محمود الكريمي، المصدر السابق، ص98 .
(19) قامت مجموعة من أصحاب المقاهي في تأسيس جمعية في بغداد لهم عرفت باسم " جمعية صنف القهوائية " بعد موافقة وزارة الداخلية حسب قانون الجمعيات لعام 1922 ، من قبل حسن علي صفو ورفاقه في شهر حزيران عام 1933 ، وكان تلك الجمعية دور سياسي مهم في مقاطعة شركة الكهرباء من العام نفسه . للمزيد ينظر : د.ك.و، وزارة الداخلية ، جمعية صنف القهوائية في بغداد ، 10140/ 32050 ، و39، ص47، و37، ص45، و38، ص46 .
(20) جريدة "العالم العربي"، بغداد، العددين 2929 -2933 ، 27 و 30 ايلول 1933 .
(21) المصدر نفسه ، العدد 2927 ، 24 ايلول 1933 .
(22) المصدر نفسه ، العدد ٢٩٣٤ ، ٢ تشرين الاول 1933 .
(23) المصدر نفسه ، العدد 2939 ، 8 تشرين الاول 1933 .
(24) المصدر نفسه ، العدد 2940 ، 10 تشرين الاول 1933 .
(25) المصدر نفسه، العدد ٢٩٤١ ، 11 تشرين الاول ١٩٣3.
(26) ولد في بغداد عام ١٩٠٤، واكمل دراسته الابتدائية ثم انتمى الى مدرسة الصناعة ويعد رائد الحركة النقابية للعمال العراقيين، فضلاً عن تعلمه اللغة الانكليزية والتركية والهندية، عمل في المعامل الاهلية ثم أسس لنفسه معملاً، دافع عن حقوق العمال في بداية شبابه، أسس جمعية أصاب الصنائع واصبح رئيسها وفي عام 1932 انتخب رئيس جمعية عمال الميكانيك، بالإضافة لمساهمته في العديد من الاضرابات والمظاهرات. للمزيد ينظر: مير بصري، المصدر السابق، ص542 -543 .
(27) جريدة "العالم العربي"، العدد 2943 ، 13 تشرين الاول 1933 .
(28) المصدر نفسه ، العدد 2949 ، 20 تشرين الاول 1933 .
(29) المصدر نفسه ، العدد 2946 ، 17 تشرين الاول 1933 .
(30) المصدر نفسه ، العدد 2949 ، 20 تشرين الاول 1933 .
(31) المصدر نفسه ، العدد 2957 ، 29 تشرين الاول 1933 .
(32) المصدر نفسه ، العدد 2956 ، 25 تشرين الاول 1933 .
(33) المصدر نفسه .
(34) تم انتخابه حسب النظام الداخلي للمجلس الاعلى لنقابة اتحاد العمال في العراق وتم اختيار محمد صالح القزاز معتمداً عاماً للنقابة، وداود سلمان نائباً، وحسين الحاج محي سكرتيراً، وعبد الله البدري امينا للصندوق، وعبد الرزاق عبد الرحمن الجدة محاسباً، ومحي الدين محمود عضواً ادارياً ، كذلك جورج بطرس عضواً . للمزيد ينظر: المصدر نفسه، العدد ٢٩٥٩، ١ تشرين الثاني 1933 .
(35) المصدر نفسه .
(36) المصدر نفسه ، العدد 2960 ، 2 تشرين الثاني 1933 .
(37) المصدر نفسه ، العدد 2961 ، 3 تشرين الثاني 1933 .
(38) المصدر نفسه ، العدد 2965 ، 8 تشرين الثاني 1933 .
(39) ولد في بغداد عام ١٨٨١ من اسرة عربية من اسر بغداد القديمة تلقى في البداية في الكتاتيب ثم درس اللغة العربية والدين على ايدي مدرسين خصوصيين فنشأ ذا ثقافة عربية ودينية بحتة ، اسهم مساهمة فعالة في تأسيس المدرسة الجعفرية، كما كان له دور في الاجتماعات والمظاهرات ضد الدولة العثمانية عندما ابدت رغبتها في بيع

الادارة النهرية العثمانية عام 1909 -1910 ، كما ساهم في حركة الجهاد ضد البريطانيين عام ١٩١٤، أسس الحزب الوطني العراقي في بداية العشرينات، نفي الى جزيرة هينجام بسبب مواقفه الوطنية، ثم اصبح فيما بعد نائباً ووزيراً اكثر من مرة في العهد الملكي توفي عام 1945 . للمزيد ينظر: عبد الرزاق عبد الدراجي ، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق، دار الرشيد النشر، ط2 ، بغداد ، 1980 .

([40]) ولد في الموصل عام ١٨٨3، درس في المدارس الدينية زاول التجارة والزراعة مع والده، عرف بمواقفه الوطنية ضد العثمانيين ثم البريطانيين، ساهم في الثورة العربية، عاد الى المصل عام ١٩٢١، شهد بعد قيام الحكومة العرقية جهوده السياسية والادبية شارك في مؤتمر كربلاء عام ١٩٩٢ أثر غزو الوهابيين، اشترك في مقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي، كان احد مؤسسي حزب الاستقلال في الموصل 1924 للدفاع عن الموصل والساعين لتثبيت عروبة الموصل، انتخب نائباً عن الموصل عام 1925 ، ثم انتمى الى حزب الشعب، ثم انتخب عدة مرات للبرلمان (1933 – 1934 – 1935 – 1939)، توفي عام 1941 . للمزيد ينظر: مير بصري، أعلام الوطنية القومية العربية، دار الحكمة ، لندن، 1999 ، ص 285-286 .

([41]) جريدة "العالم العربي"، الاعداد 2966 -2967 -2969 ، 9 ،10 ،12 تشرين الثاني 1933 .

([42]) المصدر نفسه، العدد 2970 ، 14 تشرين الثاني 1933 .

([43]) المصدر نفسه، العدد 2971 ، 15 تشرين الثاني 1933 .

([44]) المصدر نفسه، العدد 2972 ، 16 تشرين الثاني 1933 .

([45]) المصدر نفسه، العدد 2974 ، 18 تشرين الثاني 1933 .

([46]) ايدت المقاطعة كل من نادي الفلاح ولورة خضوري والرافدين ومحلة الشيخ صندل وكذلك محلة صبابيغ آلال، ومحلة الهيتاوتين ومحلتي الشيخ بشار وجامع غنام وجمعية الشبيبة الارمنية وجمعية الطيران العراقية فيما عمد بعض اعضائه على مقاطعة الشركة ومساندة المجلس الاعلى للنقابة، ينظر: المصدر نفسه، الاعداد 2975 ، 2976 ، 2977، 2978 ، 2979 ، ، 19 ، 21 ، 22 ، 23 ، 24 تشرين الثاني1933 .

([47]) المصدر نفسه، العددان ، 2975و2977 ، 19و 22 تشرين الثاني 1933 .

([48]) المصدر نفسه، العدد 2976 ، 21 تشرين الثاني 1933 .

([49]) المصدر نفسه، العدد 2977 ، 22 تشرين الثاني 1933 .

([50]) حصل تأييد من قبل معلمي وبائعي الدراجات وجمعية الشبان المسلمين ووكيل سيارات دوج وستون مقهى في جانب الرصافة وسكان محلة المصرية وسوق الصدرية ومحلة أمام طه، ينظر: المصدر نفسه، الاعداد : 2890 ، 2982 ، 2983 ، 25، 28 ، 29 ، تشرين الثاني 1933 .

([51]) المصدر نفسه، العدد 2981 ، 26 تشرين الثاني 1933 .

([52]) المصدر نفسه، العدد 2984 ، 30 تشرين الثاني 1933 .

([53]) المصدر نفسه، العدد 2985 ، 1 كانون الأول 1933 .

([54]) المصدر نفسه، العدد 2986 ، 2 كانون الأول 1933 .

([55]) المصدر نفسه، العدد 2987 ، 3 كانون الأول 1933 .

([56]) المصدر نفسه، العدد 2988 ، 5 كانون الأول 1933 .

([57]) الوقائع العراقية ، العدد 4789 ، 2 ايلول 1928 .

([58]) جريدة "العالم العربي"، العدد ٢٩٨٨ ، 5 كانون الاول 1933 .

([59]) المصدر نفسه.

([60]) المصدر نفسه ، العددان 2987 ، 2988، 3 ، 5 كانون الاول 1933 .

([61]) فؤاد حسين الوكيل، المصدر السابق، ص308 .

([62]) مقتبس في: عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج4، ص11 ؛ أمير حسين محمود الكريمي، المصدر السابق،ص103 .

([63]) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج4، ص11 ؛ أمير حسين محمود الكريمي، المصدر السابق،ص103 .

([64]) جريدة "العالم العربي"، العدد 2989 ، 6 كانون الأول 1933 .

([65]) المصدر نفسه ، العدد 2993 ، 10 كانون الأول 1933 .

([66]) المصدر نفسه، الاعداد 2990 ، 2992 ، 2993 ، ، 6 ، 9 ، 10 كانون الأول 1933 .

(67) ولد في الموصل عام ١٨٩٠ ، اكمل دراسته الابتدائية فيها والثانوية في مدارس بغداد، واصبح احد نواب في المجلس ، وتولى وزارة الداخلية ١٩٣٠، ثم وزارة الدفاع عام ١٩٣٤، وشغل رئاسة الوزراء سبع مرات، فيما تولى عدة مناصب ادارية ووزارية، توفي عام ١٩٥٨. للمزيد ينظر : طارق يونس عزيز السراج، جميل المدفعي ودوره السياسي في السياسة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعه بغداد، 1997؛ خالد احمد الجوال ، موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي 1920 – ١٩٥٨، وزارة الثقافة ، بغداد، 2013 ، ج1 ، ص١٤٦ .
(68) جريدة "العالم العربي"، العدد 2991 ، 8 كانون الأول 1933 .
(69) المصدر نفسه ، العدد 2990 ، 7 كانون الأول 1933 .
(70) المصدر نفسه، العدد 2992 ، 9 كانون الأول 1933 .
(71) تقدم لفيف من أصحاب الحوانيت وسوق السراي البالغ عددهم (82) تأييدهم لدى المجلس ومعامل المنسوجات والمدرسة الجعفرية وكذلك الحاج كاظم ومهدي ابو التمن والعمال واصحاب المقاهي ونادي المعلمين وسوق دانيال وشركة طيارة عبود ورفاقه وغيرهم كما طالبوا بسحب تأميناتهم من الشركة . للمزيد ينظر: المصدر نفسه ، الأعداد 2993 ، 2994 ، 2995 ، 2997 ، 10 ، 12 ، 13 ، 17 كانون الاول ١٩٣٣ .
(72) المصدر نفسه ، العدد 2991 ، 8 كانون الأول 1933 .
(73) المصدر نفسه ، العدد 2992 ، 9 كانون الأول 1933 .
(74) المصدر نفسه ، العدد 2994 ، 12 كانون الأول 1933 .
(75) المصدر نفسه ، الاعداد 2994 ، 2995 ، 2996 ، 12 ، 13 ، 14 كانون الأول 1933 .
(76) المصدر نفسه ، العدد ٢٩٩٧، ١٥ كانون الدول 1933.
(77) حسب النظام الداخلي للنقابة من المادة (٥٨) ينص على الهيئة الإدارية حق التبديل والتزيد في النظام عند الاقتضاء تغيير اسمها او تعديل نظامها وان تبلغ وزارة الداخلية، وحسب المادة (٩) من قانون الجمعيات لسنه ١٩٢٢، التي ينص ما يلي" كل ما يحدث في نظام الجمعية او مركزها من التغيرات يجب ان يبلغ وزارة الداخلية فوراً " . ينظر: المصدر نفسه ، العدد 3000 ، 19 كانون الاول ١٩٣٣ .
(78) المصدر نفسه .
(79) المصدر نفسه .
(80) هما النائبان عبد الرزاق منير وصادق جلبي حبة .
(81) جريدة "العالم العربي"، العددين ٣٠٠١ ، ٣٠٠٢ ، 20 ،21 كانون الاول ١٩٣٣ .
(82) المصدر نفسه ، العدد ٣٠٠3 ، 22 كانون الاول 1933 .
(83) المصدر نفسه ، العدد ٣٠٠4 ، 23 كانون الاول 1933 .
(84) المصدر نفسه ، العدد ٣٠٠٧ ، 29 كانون الاول 1933 .
(85) المصدر نفسه ، العدد 3003 ، 22 كانون الاول 1933 .
(86) المصدر نفسه، العدد 3004 ، 23 كانون الاول 1933 .
(87) المصدر نفسه ، العدد 3024 ، 20 كانون الثاني 1934 .
(88) المصدر نفسه ، العدد 3025 ، 21 كانون الثاني 1934 .
(89) المصدر نفسه ، العدد 3029 ، 26كانون الثاني 1934 .
(90) المصدر نفسه .
(91) المصدر نفسه ، العدد 3030 ، 27 كانون الثاني 1934 .
(92) استدعى ملاحظات المطبوعات في 1933/12/7 ، اصحاب الصحف وانذرتهم بعد ان ابلغتهم شفاها بعد ان اعلنت الحكومة بيانها الرسمي عن تخفيض الوحدة الكهربائية فأنها تعتبر (قضية الكهرباء) قد انتهت وانها ستعطل أية صحيفة تكتب عن المقاطعة، وعندما لم تذعن الصحافة لدعوة ملاحظ المطبوعات وتهديداته لجأت الوزارة فعلاً الى تعطيل صحيفتي الاهالي والإخاء الوطنية. ينظر : فؤاد حسين الفصيل ، المصدر السابق، ص308 ؛ أمير حسين محمود الكريمي، المصدر السابق ، ص104 – 105 .
(93) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج4، ص11-12 .
(94) جريدة "العالم العربي"، العدد 3027 ، 24 كانون الثاني 1934 .
(95) ولد في الكوت في 25 آذار ١٨٩٣ عندما كان والده قائمقام القضاء، ودرس الابتدائية وانهى دراسته الاعدادية في بغداد ، ثم التحق بمدرسة الحقوق عام ١٩٠٩، وعندما اندلعت الحرب العالمية الاولى الحق في دورة الضباط

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 130) 2025, pp. 425- 442

الاحتياط عام ١٩١٤ و تخرج منها ضابط، واسهم في يجرب العالمية الأولى، اسرى الانكليز في اوائل عام ١٩١٧، ثم تطوع في الجيش العربي في الحجاز ، قدم الى بغداد عام 1919 ، تسنم مناصب عدة منها متصرف بغداد ثم وكيل عام 1921، ثم متصرف الكوت والحلة والموصل وبغداد ، ثم نائب عن الديوانية ما بين عامي 1923 – 1928 ، ثم رئيس وزراء توفي في 11 آذار ١٩٨٠ . للمزيد ينظر: مير بصري، المصدر السابق، ص171-176؛ خالد محمد الجوال، موسوعة اعلام ساسة العراق الملكي، ج2 ، (1920 – 1958)، اصدار بغداد عاصمة الثقافة العربية ، بغداد، 2013 ، ص192 – 196 .

([96]) ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً 1894 - ١٩٧٤ ، منشورات مكتبة اليقظة العربية بغداد ، ١٩٧٤ ، ص247-248 .

([97]) فيما يذكر بانهم سبعة وليست ثلاثة هم كل من محمد صالح القزاز ومحمد يا ياسين الحلاق ومكي الاشتري وتوفيق حسن وحسون ابو الجين وعبد الله البدري ومحمود سراي . للمزيد ينظر: اميره حسين محمود الكريمي، المصدر السابق، ص106 ؛ عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق، ج4 ، ص12 .

([98]) ناجي شوكت المصدر السابق ، ص248 .

([99]) عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق، ج 4، ص12، ناجي شوكت ، المصدر السابق ، ص 248.

([100]) ناجي شوكت، المصدر السابق، ص248 .

([101]) جريدة "العالم العربي" ، العدد 3022 ، 17 كانون الثاني 1934 .

([102]) ناجي شوكت ، المصدر السابق ، ص248 .

([103]) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج 4 ، ص12.

The position of Al-Alam Al-Arabi newspaper on the crisis of increasing electricity wages 1933-1934

Sami Abdel Hussein Thajeel
Teaching in the Ministry of Education/General Directorate of Education of Baghdad Governorate, Al-Rusafa/3
Samybdalhsyn9@gmail.com
07706321011

Abstract

The press is one of the most important sources of modern and contemporary Iraqi history in detailing important incidents that have an impact and resonance on the Iraqi people. It addresses several areas, including political, economic, social and cultural issues. However, the social situation in Baghdad at the end of the economic crisis affected the lives of the working class, represented by the increase in electricity wages by the British Enlightenment Company. In view of this, the press in general and Al-Alam Al-Arabi newspaper in particular pushed to unite the efforts of associations and unions against the company, which resulted in a major strike with the support and contribution of café, restaurant, hotel and store owners and several influential political figures, which encouraged them to continue the boycott until 1934 and end the boycott. Officially by the Iraqi government.

Keywords: newspaper - Arab world - electricity – union-Iraq.